20010205-0001-L

النهار ٢٠٠١/٢/٥

لجنة تلقّي الشكاوى تجتمع الاثنين للبحث في خطة العمل والأهالي يشترطون تمثيلهم وحق الاستقصاء للمشاركة

كتبت مي عبود ابي عقل:

بعد ثلاثة اسابيع على تشكيلها تجتمع عند الحادية عشرة قبل ظهر الاثنين المقبل في مكتب مدعي عام التمييز في قصر العدل اللجنة الرسمية التي شكلها مجلس الوزراء "لتلقي الشكاوى من اهالي المفقودين" برئاسة الوزير فؤاد السعد، في "لقاء أولي" كما وصفه أحد أعضائها، للتباحث في القضية ووضع خطة عمل وتبادل المعلومات والآراء حول امكان السير في المهمة وسقف المتابعة وحدودها، وخصوصا ان الحكومة اللبنانية كانت قد نعت مهمة اللجنة سلفا باعلانها على لسان مسؤولين عديدين فيها، وفي مقدمهم الرئيس رفيق الحريري، ان "الملف أقفل".

وهنا تبرز تساؤلات عديدة حول جدية عمل اللجنة واذا كانت ستقوم فعلا بالمهمة الملقاة على عاتقها، ام ان اجتماعاتها وأفعالها ستكون صورية فقط ولمجرد الهاء الناس واسكات الاهالي الغاضبين وامرار الوقت. والجميع يذكرون الاجواء التي رافقت تشكيل هذه اللجنة التي ولدت قيصرية بعد مخاض عسير لتباين في وجهات النظر بين رئيسي الجمهورية اميل لحود والوزراء رفيق الحريري حول انهاء قضية المفقودين في لبنان والمعتقلين في السجون السورية:

– اذ أصر رئيس الجمهورية على استجابة مطالب البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير واهالي المخطوفين ومنظمات حقوق الانسان الذين اجمعوا على ضرورة تشكيل لجنة تستمع الى الاهالي وتطلع على الاثباتات والبراهين التي في حوزتهم حول وجود أولادهم أحياء.

– اما الرئيس الحريري فاعتبر ان لجنة الاستقصاء التي شكلها سلفه الدكتور سليم الحص والتقرير الذي أصدرته باعتبار "كل من هو مفقود منذ اربعة اعوام يعتبر متوفيا" كاف وواف، وان "اعادة فتح هذا الملف تعتبر عودة الى الحرب وفتح ملفاتها واشعالا لنار الفتنة" كما أكد مرارا، خصوصا في الافطارات اليومية التي اقامها خلال شهر رمضان وبالتالي لا حاجة الى تشكيل لجنة جديدة.

وفي النهاية صدر "حل وسط" بتشكيل "لجنة لتلقي الشكاوى" فقط برئاسة وزير التنمية الادارية فؤاد السعد وعضوية جميع رؤساء الاجهزة الامنية اضافة الى ممثل لنقابة المحامين (لحفظ ماء الوجه ربما) من دون تحديد مهمتها او آلية عملها او حتى معرفة فئات المفقودين الذين ستشملهم استقصاءاتها، اللهم اذا كانت فعلا ستقوم باستقصاءات وتحقيقات.

السعد لماذا؟

مصادر عليمة مرافقة لهذه القضية اوضحت لـ"النهار" ان اختيار الوزير فؤاد السعد لترؤس اللجنة جاء بناء على عوامل عدة أهمها:

١– انه ماروني وعلى علاقة جيدة مع البطريرك صفير الذي تم تشكيل هذه اللجنة لارضائه، خصوصا انه اصبح المحجة لجميع اهالي المخطوفين مسلمين ومسيحيين.

٢– ليس زعيما ميليشيويا ولم يتورط في اي نزاع.

٣– بعض المسؤولين العسكريين في هذه اللجنة طلب ان يكون رئيسها مدنيا لاعطاء مهمتهم الغطاء السياسي المطلوب، وليعرفوا المدى الذي يمكن ان تبلغه اللجنة في التحقيقات او الاعمال الاستقصائية التي سيطلب اليهم القيام بها، لأن سبب قيامها سياسي في الدرجة الاولى قبل ان يكون أمنيا او عسكريا، كما ان معظم اعضائها العسكريين يعرفون النتيجة سلفا عبر وجود أجهزتهم في اللجنة السابقة".

اما التأخير الذي حصل في دعوة اللجنة الى الاجتماع فتعزوه المصادر ذاتها الى استجماع الوزير السعد ملفات قضية المخطوفين والتي كان بعيدا عنها، لانشغاله بقضية المهجرين، والاطلاع عليها ودرسها قبل الخوض فيها.

هواجس الاهالي

الى هذا ينتاب الاهالي قلق كبير وعدم الرضى والاطمئنان الى الطريقة التي تعالج بها الدولة قضية اولادهم واحبائهم وعدم اكتراثها لتحديد مصيرهم، وبدا هذا الامر جليا في تعاطيها اللامسؤول عند الافراج اخيرا عن بعض المعتقلين. اذ ان المسؤولين اللبنانيين المعنيين اكتفوا بتسلم المعتقلين ولم يكلفوا انفسهم عناء السؤال عن هويتهم وأسمائهم، لا بل انتظروا اسبوعا ليتسلموا لائحة بالاسماء، كما انهم لم يبادروا الى الاستعلام او الاستفسار عن اسم اي لبناني مفقود، علما ان الدولة تملك عبر "لجنة التحقيق والاستقصاء عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين" التي تشكلت في عهد حكومة الرئيس سليم الحص، لائحة رسمية بأسماء ٢٠٤٦ مفقودا، بينهم ١٦٨ يعتقد ذووهم انهم موجودون في سوريا". كما يستغرب الاهالي تبني الجهات اللبنانية التفسيرات الصادرة من السلطات السورية (التي لم يصدر منها أي كلام رسمي او علني في هذه القضية) والتي "تبرر استمرار اعتقال لبنانيين في سجونها بتهمة قيامهم بجرائم على الاراضي السورية، من دون تقصي حقيقة وضع كل منهم، علما ان عددا من هؤلاء المعتقلين بالذات والذين اعترف السوريون للمرة الاولى بوجودهم خطفوا من داخل منازلهم على الاراضي اللبنانية. وأكبر مثال على ذلك المعتقل جوزف حويس الموجود في سجن دمشق المركزي والمحكوم بالسجن عشرين سنة بتهمة القتل المتعمد، علما انه اقتيد من بلدة ضهور الشوير على أثر حادث سير مع قافلة عسكرية سورية مات خلاله عنصران كما انه مريض جدا ومصاب بداء الصرع".

ويتساءلون اخيرا عن صدقية اللجنة الجديدة بعد تجربتهم المريرة مع اللجنة السابقة، فلفتوا مثلا الى ما جاء في تقريرها الصادر في ٢٠٠٠/٧/٢٥ حول "المفقودين الـ١٦٨ الذين يعتقد ذووهم انهم في عداد المفقودين في سوريا. ولدى مراجعة السلطات المختصة ثبت عدم وجودهم في الجمهورية العربية السورية". وفي منتصف كانون الاول اي بعد اربعة اشهر ونصف شهر فقط، اطلق السوريون ٥٤ معتقلا واعترفوا بوجود ٩٣ آخرين في سجونهم. فأين صدقية اللجان اللبنانية؟ وعلى أي اساس تعمل؟ وكيف تتبنى الحكومات تقارير مغلوطة كهذه؟ وهل هي فعلا ضنينة بحياة مواطنيها؟"

تنفيس

ولفت المراقبون والمتابعون لهذا الملف الى تحرك للجهات المتضررة التي تعمل على "تسييسه ومذهبته" من اجل "تنفيسه". اذ فجأة ظهرت الى العلن لجنة كانت مجهولة ولم يسمع بها احد تطالب بكشف مصير المعتقلين لدى "القوات اللبنانية" خلال مجازر السبت الاسود وتل الزعتر وغيرها، وتجمّع الاهالي بقدرة قادر ونزلوا الى الساحات للتظاهر ومقابلة الرسميين لحل قضيتهم، في حملة اعلامية مركزة ومعروفة الاهداف. علما ان أحدا من هؤلاء لم يشارك مرة على مدى الاعوام العشرين الفائتة في أي تحرك او تظاهرات او اعتصامات قامت بها "لجنة اهالي المخطوفين" التي ترأسها السيدة وداد حلواني او "لجنة اهالي المعتقلين في السجون السورية" التي ترأسها السيدة صونيا عيد، وهما اللجنتان الوحيدتان اللتان كانتا تتحركان وتسافر رئيستاهما لرفع القضية في المحافل الدولية.

مطلبان

وعلى هذا الاساس، ومن اجل ان تأتي نتائج "لجنة تلقي الشكاوى" ايجابية فاعلة، واذا كانت الدولة تريد ان تظهر حسن نيتها وان تقفل الملف بصورة صحيحة ومرضية، يكرر الاهالي مطالبهم الآتية:

١– ان تضم اللجنة ممثلين للجان اهالي المفقودين والمعتقلين ولمنظمات حقوق الانسان (محلية او دولية لا فرق) وللجنة الدولية للصليب الاحمر.

٢– اعطاء اللجنة الصلاحية القضائية للتحقيق مع جميع القوى، لبنانية كانت ام سورية او غيرها، التي مارست اعمال الخطف والاخفاء القسري والاعتقال الاعتباطي على الاراضي اللبنانية.

مع الاشارة الى ان الاهالي أبلغوا جميع الشخصيات والجهات التي قابلوها رفضهم التعاون مع اللجنة بصيغتها الحالية لانها لا تضم اشخاصا او ممثلين حياديين يأمنون جانبهم، ولانها تضم رؤساء الاجهزة الامنية الذين سبق ان حسموا الموضوع بتصاريح سابقة اعلنوا فيها اقفال الملف سلفا.

هذه بعض هواجس الاهالي المحروقين بنار العذاب والحيرة والقلق الذي يتآكل قلوبهم، وينفص حياتهم. اذ لا يطلبون اكثر من الجدية في التعاطي مع قضيتهم، وكشف مصير أحبائهم سلبا أم ايجابا، وهم مستعدون لتقبل الحقيقة حتى لو كانت مرّة. وأخيرا وليس آخرا اعادتها الى بعدها الانساني وعدم تسييسها. فهل هذا كثير على من دفع الثمن غاليا في الحرب والسلم في وقت واحد؟